السنة التاسعة عشرة ـ العدد /٥٣٥/ ٧ تموز ـ يوليو ٢٠٢٤

الأدوية المهربة... اتجار بأرواح البشر..!

تفاقم أوجاع الفقراء.. ضبطها أو السماح بالاستيراد!
الأدوية المهربة تنشط والمهربون يتحكمون بأسعارها..!

نقص متكرر في الأدوية الوطنية والمستوردة

■ أمير حقوق

يشهد واقع الأدوية –تخبطاً واضحاً– في الفترة الأخيرة، إذ إن العديد من الأصناف الدوائية تعاني النقص وعدم التوافر، سواء الوطنية أو المستوردة، مايفرض تحكم بعض الصيادلة بأسعارها.

وتتمثل هذه الأصناف المقطوعة في الأدوية الأساسية كأدوية الضغط والسكري والقلب والالتهابات والأعصاب، وهذا الضعف الإنتاجي لدى شركات الأدوية المحلية بالتوازي مع انخفاض كميات الأدوية المستوردة أدى إلى تنشيط تهريبها دون ضبط محكم لهذه الأدوية وأسعارها، وغياب الرقابة الصحية عليها.

فيمكن ملاحظة التفاوت في سعر أصناف الدواء الأجنبي «المهرب» بين صيدلية وأخرى، إذ يتجاوز الفرق للنصف الواحد ١٠ آلاف وبعضها يصل لفوق ٣٠ ألفاً، والأسباب تكون لارتفاع سعر الصرف ولتحكم المهربين بأسعار هذه الأصناف.. علاوة على تكرار انقطاع الأصناف الدوائية بوجود شركات الإنتاج والتصنيع الدوائي بشقيه العام والخاص، وإضافة للاستيراد، إلا أن احتكار الأدوية المهربة بات واضحاً للتحكم بأسعارها من قبل المهربين والصيادلة الذين يبيعونها، حيث إنه حسب قوانين نقابة الصيادلة، يمنع احتواء أي صيدلية دواء أجنبياً غير مرخص به من النقابة.

تباع بشكل حر

أحد الصيادلة، مفضلاً عدم ذكر اسمه، أوضح لـ«الاقتصادية» أن الأدوية الوطنية لم يطرأ عليها تغيير بالأسعار مطلقاً، منذ آخر زيادة وأن هناك أصنافاً وطنية كثيرة في الأسواق مقطوعة، وهناك بعض الأصناف الوطنية توزع بشكل حر، فهناك شركات تبيع الأصناف بأسعارها الحرة بكثرة، وإذا طلب الصيادلة هذه الأصناف بالأسعار النظامية ترجح الأعذار بأن الكميات قليلة ولا يوجد من هذا الصنف، وأيضاً الأدوية المستوردة نصف أصنافها مفقودة بسبب بطء التسعير وبطء تنظيم أمور الاستيراد.

وحول تباين الأسعار، بيّن أن أسعار الأدوية الوطنية والمستوردة بالشكل النظامي لم يطرأ عليها تغيير، فهي ثابتة، ولكن التفاوت يكون في أسعار الأدوية الأجنبية المهربة التي تختلف تكلفتها من صيدلية لأخرى حسب المهرب وحسب سعر الصرف، وهي مطلوبة بكثرة في الصيدليات من قبل الأهالي، وأغلبية الأطباء يشددون على المرضى لشراء الأدوية الأجنبية.

«متطلبات واقع الأدوية اليوم تكمن في دعمها صناعياً وتوافر المواد الأولية، والحدّ من جملة شركات الأدوية بأن هذا الدواء غير متوافر، فتحتاج الشركات لدعم كبير من وزارة الصحة»، بحسب الصيدلي.

انخفضت ٧٠ بالمئة!

وأكد أن القدرة الشرائية لدى الأهالي سيئة جداً في الفترة الأخيرة، وانخفضت بنسبة تتجاوز ٧٠ بالمئة، وبعض الأهالي ألغوا الأدوية الأساسية كدواء الضغط والسكري ويبحثون عن بدائل أرخص مادياً.

بدوره، عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق الدكتور المهندس ياسر أكريم قال لـ«الاقتصادية»: إن الواقع الاقتصادي للدواء مثله مثل أي سلعة صناعية، يجب توقيف احتكاره ويجب تقديم التسهيلات لتصنيعه، والتسهيل لا يكون فقط عبر إعطاء المنتجين القطع الأجنبي أو سعر صرف أقل من العادي، بل يجب أن يكون سعر الصرف عادياً ولكن مع تقديم التسهيلات، كإعانات في الإنشاء والطاقة البديلة بالسعر ذاته والإعفاء من الضرائب والرسوم والمعارض المجانية، وتشجيع الصناعة الدوائية هو وظيفة الحكومة، ويجب فتح الاستيراد للأصناف الدوائية المحلية لفتح باب المنافسة لتحسين أداء الإنتاج ووضع الأدوية، ويجب أن يكون ثمة جهاز رقابي عالٍ على قطاع الأدوية لتحميه وتراقبه.

خلل في الإدارة

«كل شيء رابح متوافر، والخاسر يحجم تصنيعه، وبالتالي لتوافر الدواء يجب إعطاء نسبة ربح جيدة للمنتجين وبالتكلفة العادية، وبالتالي يتوافر بالأسواق ويجب السماح بتصديره وهو ما ينشط الاقتصاد» بحسب ما أشار إليه أكريم، متابعاً: والنقص بالأدوية يعني أنه يوجد خلل في الإدارة، بما أنه توجد شركات ومصانع للقطاعين العام والخاص، وإدارة المنتج يجب أن تعرف مثلاً استهلاك ١٠٠ ألف كبسولة دوائية وتصنيع ٥٠ ألف كبسولة، فيجب أن تتوافر إحصائية بوزارة الاقتصاد، لمعرفة النقص بالأصناف الدوائية لطرحها على المستثمرين، فالإحصائيات هي أساس تطور الشعوب.

ورأى أن الدواء المهرب كارثة، لأنه من الممكن أن يكون مقلداً وممتهي الصلاحية وموضوع ضمن أغلفة جديدة، ويحوي على مواد مخربة اقتصادياً وعسكرياً واجتماعياً، وهذا الأمر يجب الانتباه إليه، ويجب البحث عن أسباب التهريب لمعرفة إن كان يوجد نقص بتوافر الأصناف المشابهة من الدواء الوطني فيشير ذلك إلى الخلل الإداري من خلال عدم توافر الإحصاءات في وزارة الاقتصاد، فمثلاً دواء المرض العضال، مطلوب وممنوع استيراده، وبالتالي ينشط تهريبه، فيجب السماح باستيراده.

محاربة التهريب بالسماح!

ويضيف: وتكون محاربة التهريب بالسماح، فاليوم المهربين يتقاضون أجوراً كبيرة أكثر من أجور الجمارك، ويجب النظر إلى السماح باستيراد هذه الأدوية وضم هذه الأجور للجمارك وإغلاق التهريب، والتهريب يكون بالعملة الأجنبية، وهذا يشير إلى خلل بالفكر الاقتصادي، لأنه سمح بالتهريب لعدم وجود العملة الصعبة، والدواء المهرب يأتي بالعملة الصعبة فوضع هذه العملة بيد المهربين خلل اقتصادي، ويجب إرجاع العملة الصعبة ليد الحكومة بأي طريقة عبر وضعها بالبنوك ورفع الفائدة عليها.

وأكمل: ما يحدث في قطاع الدواء يحدث في كل المنتجات، والخلل الإداري يعطي الفرق بين دخول المواد واستهلاك المواد، والإحصاء أهم خطوة والسماح بدخول المواد المقابلة وعدم هدر أموال الدولة بإعطاء سعر منخفض للعملة الصعبة ومراقبة المنتج والصيدليات للحصول على نتائج صحيحة وسليمة.

وضع حكومة اقتصادية!

وختم أكريم حديثه مع «الاقتصادية» مطالباً بوضع حكومة اقتصادية وخاصة في هذا الوقت، فما المانع من وضع وزير صحة اقتصادياً لديه المعرفة بالدواء والاستيراد والربح وكل أمور الاقتصاد؟

فرق في المقارنة

«في ظلّ هذه الحرب، فرضت علينا عقوبات أثرت بشكل كبير في القطاع الصحي، والمواد الخام الأولية التي يصنع منها الدواء أصبح من الصعب استيرادها، فتم الاعتماد على بدائل أخرى لتصنيع الدواء وهذا بدوره خفف فاعلية الدواء» بحسب ما أشار إليه الخبير الاقتصادي الدكتور هاني حداد لـ«الاقتصادية».

وتابع: عند مقارنة الدواء في الوقت الحاضر وقبل ٢٠ عاماً نرى فرقاً كبيراً في المفعول، لاختلاف المواد الأولية إضافة لاختلاف أسعار استيرادها وتصنيعها وأجور اليد العاملة، فالواقع الاقتصادي لقطاع الدواء غير متوازن.

وعلل ارتفاع أسعار الدواء بأنه غير مقصود، لأن شراء المواد الأولية يتم بالنقد الأجنبي وبالتالي يؤثر ذلك في مستوى الشراء وفي القوة الشرائية، وأسعار أصناف الدواء تختلف حسب القوة والفاعلية ونوعها وهناك أدوية في الأسواق يتجاوز سعرها ٤٠٠ ألف.

واعتبر أن الحكومة تقوم بضبط أسعار الدواء، ونقابة الصيادلة تضبط تسعيرة الدواء وتحدد نسبة ربح بهامش معين، والسوق مراقب في عملية تسعير الدواء.

تؤثر في الاقتصاد الدوائي

وفيما يتعلق بالدواء المهرب، اعتقد أنه يجب على الحكومة مكافحته لأنه يؤثر في الاقتصاد وتوازن الاقتصاد الدوائي، فعند شراء دواء معين يُلاحظ أنه من لديه قوة شرائية يطلب الدواء الأجنبي، لكون فاعليته قوية، ولكن حتى فاعلية الدواء الوطني جيدة وفعالة.

بينما نقص العديد من أصناف الدواء، يدل على أنه توجد مشكلة في الاستيراد وخاصة بعد الحرب والعقوبات المفروضة على سورية، والقطاعان العام والخاص يتوقف عملهما على المواد الأولية لتصنيع الدواء، وهذه المواد تستورد كالسيتامول مثلاً، وبالتالي تتأثر عملية الإنتاج، وعندما يكون الدواء المهرب سليماً ومصدره موثوقاً وصحيحاً وتاريخه جيداً، يكون له فوائد طبية، ولكن عند تهريب الأدوية يكون هناك نوع من تدمير الاقتصاد بشكل كامل، وينعكس على قطاع الدواء المحلي، وبالتالي وزارة الصحة ونقابة الصيادلة تحاولان تنظيم ضوابط وقوانين وأنظمة لضبط عملية تصنيع الدواء وبيعه وتسعيرته وكيفية استيراد المواد الأولية.

«قطاع الدواء يؤثر ويسهم بشكل سلبي أو إيجابي في موضوع الاقتصاد، والصناعات والمصانع الدوائية، فيها قدرة إنتاجية ولكن لا تحوي الكمية الدوائية الكبيرة التي تغطي كل أمراض الأهالي، فهناك بعض الأمراض ليس لها أدوية وطنية وبالتالي يضطر البعض للأدوية المهربة» بحسب ما ختم حداد حديثه.

أسعار فوق طاقة المرضى!

الخبير الاقتصادي أكرم عفيف رأى في حديثه لـ«الاقتصادية» أن ترافق غلاء الدواء تماشى مع حالة اقتصادية متردية لدى المواطنين، بالتوازي مع انتشار الأوبئة والأمراض وخاصة الناتجة عن فقدان النظافة والتلوث والتغير المناخي، وأسعار أصناف الدواء فوق طاقة الأهالي المادية، نظراً لقيمة الرواتب.

«الدواء المستورد غير منافس للدواء المحلي، لكن وجوده ضروري في ظل فقدان العديد من أصناف الدواء المحلي، ويجب ختم وزارة الصحة على الدواء المستورد وأن يتضمن سعره للمرضى» حسب عفيف.

منتج محارب!

وأرجح أن نقص العديد من أصناف الدواء الوطني على الرغم من وجود شركات تصنيع الأدوية بالقطاعين يدل على أن المنتج المحلي منتج قد يكون محارب أحياناً، ويشير إلى إبعاد المنتجين لمصلحة المستوردين وشركائهم من بعض المتنفذين، ومصلحتهم بعدم وجود المنتج المحلي، وهناك العديد من شركات الأدوية أغلقت بسبب الضغوطات التي واجهتها علاوة على الضرائب غير المنطقية والمجدودة.

ومن المهم وقف عفيف، العمل على التشجيع وإعادة المبادرة للإنتاج الوطني للدواء، فهل من المعقول أن سعر ظرف دواء السيتامول ٥ آلاف ليرة سورية، فوسطياً راتب الموظف يومياً ١٠ آلاف وهو يشتري بهذا الراتب ظرفين دواء سيتامول!

٣٦٠٠ عشبة!

وأضاف: يجب استغلال أن سورية تتمتع بوجود ٣٦٠٠ عشبة طبيعية وقابلة للزيادة، فيجب تحويلها بهذه الظروف لمنتجات دوائية وعشبية سورية، ولكن بموجب قوانين وزارة الصحة بمنع صناعة منتج إلا بموافقة الشركات المرخصة للدواء وبالتالي خرجت هذه الأعشاب من العملية الإنتاجية.

يشار إلى أن «الاقتصادية» حاولت التواصل مع نقابة الصيادلة إلا أن نقيبة الصيادلة اعتذرت وقالت إنها لا تجري أي حوار صحفي في الوقت الحالي، ولا يوجد شيء للحديث به.

وختام الحديث، يجب العمل من قبل وزارة الصحة على ضبط سوق الدواء من حيث الانقطاع المتكرر والمتعمد، وعلى أسعار الأصناف الدوائية ومخالفة المتلاعبين بالأسعار، وأيضاً العمل على التعاون مع جميع القطاعات والمستثمرين لتحقيق واقع دوائي أفضل والعمل على وفرة لجميع الأصناف الدوائية، والحدّ من الأدوية المهربة التي تغزو الصيدليات بأسعار تفوق طاقة الأهالي والمرضى، دون حسيب ورقيب على هذه الأدوية وأسعارها، كما يجب تنشيط الاستيراد لتحقيق الأمان الدوائي ولخلق المنافسة بين الأدوية الوطنية والمنافسة لها والتي تعود بالمنفعة على الأهالي.

كذلك الأمر، العمل على تحسين فاعلية الدواء الوطني والاهتمام بالمواد الأولية الداخلة في تركيبه لتحقيق منافسة الفاعلية بينه وبين الدواء الأجنبي.

■ **أكريم: المهربة كارثة.. ويجب فتح استيراد لبعض الأصناف**

■ **حداد: قطاع غير متوازن والتهريب يدمر الاقتصاد**

■ **عفيف: أسعار نار وظرفا سيتامول بـ١٠ آلاف ليرة ما يوازي راتب موظف يومياً!**

إشراقات

العولمة المتوحشة والإرهاب الاقتصادي الدولي «٢»

يتجسد الإرهاب الاقتصادي الدولي في وجه من وجوهه الأخرى بالممارسات التي من شأنها عولمة الأزمات الاقتصادية وتصديرها إلى خارج الحدود الوطنية والإقليمية، وهذا التدويل ما هو بالمحصلة إلا ثمن تدفعه شعوب العالم الأخرى التي يصبح لزاماً عليها أن تتعامل مع تتبعات جموح السلوك الاقتصادي الرأسمالي، وبالتالي ما هو من جهة أخرى إلا ترهيب لدول العالم الأخرى لضمان عدم الاعتراض على هذا الجموح الذي تقوده الطغمة التي تتحكم بتدفقات رأس المال، وتهيمن على تداولات ومؤشرات البورصات العالمية، بما في ذلك تصنيع قرارات الحروب وافتعال الأزمات الاقتصادية وغير الاقتصادية في دول العالم البعيد، وبالتالي فإن القوى الرأسمالية ليست بريئة من التسبب في الجموح لمصلحتها، ولا من افتعالها في عقر دار الآخرين.

فالرأسمالية عندما تحاول تجديد نفسها وتلميع الطبيعة الاستغلالية والاستبدادية لنظامها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي تدوس، لتحقيق ذلك، على أي عائق يحول دون تحقيق هذا الهدف، ولو كان هذا العائق أو وراءه دول مستقلة ونظام مقاوم وشعوب حية، وحتى لو كانت الوسيلة إلى ذلك إرهاب وقتل وتدمير وتشريد.

وعن تصدير الأزمة الأخيرة منها عام (٢٠٠٨)، لا بد من القول إن أزمة قروض الرهن العقاري ومشكلة التوريق التي انفلتت في الأسواق المالية الأميركية، التي اعتقد الكثير أنها هي السبب وراءها، ما هي برأينا إلا المحصلة والقشور التي لفت جوهر الأزمة الكامنة في كنه النظام الرأسمالي، وهي الأزمة التي بررت، ودفعت بالوقت ذاته الولايات المتحدة والمعسكر الغربي من ورائها إلى التدخل المعلن والسري في شؤون الدول الأخرى وفرض العقوبات وافتعال الحروب والأزمات، بما ذلك الإرهاب العسكري والسياسي والأمني والاقتصادي، مع الاستعانة في إطار ذلك ببيادق وكيانات ودول أطراف تابعة – صديقة، ومجموعات وتنظيمات متطرفة إرهابية مرتزقة رديفة، لذلك، وانطلاقاً من الأسباب والجذور، لا نتوقع أن يهدأ كل ذلك ما لم تبدأ آثار الأزمة المالية الاقتصادية بالانحسار، ولن تنحسر قريباً.

نستقرئ سيرورة ظروف الأزمة المالية الاقتصادية الأخيرة (٢٠٠٨)، التي ما زال الاقتصاد العالمي حتى اليوم يعاني من ذيولها التي تتجسد عموماً بانخفاض معدلات النمو الاقتصادي، وبالزيادة الكبيرة في معدلات التضخم والفقر والبطالة، لنجد أن أسباب معظم الحروب العالمية والإقليمية والمحلية تعود في جذورها لأسباب تتعلق بالأزمات الاقتصادية والمالية الدورية وغير الدورية للنظام الرأسمالي الجامح، وهي تعود في العصر الحديث إلى عام (١٩٧٠) عندما كسرت الولايات المتحدة الأميركية قاعدة بريتون وودز ١٩٤٤، وقامت بفك الارتباط بين الدولار الأميركي والذهب، والتي بذلك تسببت بتكرار حدوث الاختلالات المالية والاقتصادية في الاقتصاد الرأسمالي، وتعمقت العوامل التي من شأنها أن تفاقم هذه الاختلالات بين قطاع المال والقطاعات الإنتاجية السلعية في عام (١٩٩٩) عندما عاد وسمح الكونغرس الأميركي للبنوك التجارية بالعمل والنشاط الاستثماري الذي تكتنفه المخاطرة بعد أن كانت ممارسة هذا النشاط مقتصرة على البنوك الاستثمارية المختصة منذ عقد الثلاثينيات عقب انفلات أزمة الكساد العالمي الكبير عام (١٩٢٩)، فاختلطت منذئذ الأوراق وعمت الفوضى في النشاط الاقتصادي.

وتتالت الأزمات، وتكرر بالتالي البحث عن الحلول خارج حدود العالم الرأسمالي. ففي كتابه الذي نشر عام ١٩٨٦، كان الاقتصادي الأميركي والأستاذ الجامعي (رافي باترا) قد حذر العالم من حتمية وقوع كارثة اقتصادية ستحدث في التسعينيات من القرن الماضي، وأمل (باترا) آنذاك أن تؤخذ تحذيراته تلك على محمل الجد، داعياً الأميركيين وبقية العالم الرأسمالي للبدء باتخاذ الإجراءات اللازمة «التي تضمن استمرار تطورهم الاقتصادي». في سياق ذلك، وقبل هذا التحذير وبعده، كانت دول العالم الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأميركية قد بدأت بإجراءات تصدير عوامل هذه الكارثة الاقتصادية المتوقعة إلى خارج الحدود، لذلك كان العالم يشهد حينها بالتوازي مع بذور الأزمة حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران (١٩٨٠ – ١٩٨٨)، لتليها حربا احتلال وتحرير (الكويت) (١٩٩٠–١٩٩١)، فأزمة المالية في دول جنوب شرق آسيا عام (١٩٩٧)، ومن ثم أحداث أيلول (٢٠٠١)، وتبعاتها المتوقعة والمرسومة والمخططة بدقة، التي تجسدت باحتلال (العراق) وبإعلان ما سمي حملة الحرب العالمية على الإرهاب، التي انفلتت في (أفغانستان) ومرت في أصقاع أخرى من العالم، وما زالت تقتحم سيادة الدول المستقلة حتى اليوم.

ففي الفترة اللاحقة بعد ذلك، وفي عام (٢٠٠٧) بالتحديد كان العجز في الموازنة الأميركية قد تفاقم ليصل إلى (٢٥٠) مليار $، منها نفقات الأمن والدفاع، حيث كانت الالتزامات الأميركية تجاه الخارج تفوق المطالبيب بما يعادل (١٧٪) من حجم الناتج القومي الأميركي، وهذا ما راح يتفاعل شيئاً فشيئاً في الاقتصاد الأميركي، لينعكس انهياراً في المصارف والبورصات الأميركية وشركائها الأوروبيين، فانفلتت الأزمة المالية في الولايات المتحدة الأميركية عام (٢٠٠٨)، لتنتقل على الفور إلى خارج حدودها، ولتعاني منها جميع دول العالم وما زالت.

■ **د. عابد فضلية**

كلية الاقتصاد-جامعة دمشق